

الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية ، يوجد حقيقة تنسيق بين بعض الصناديق كما هو الحال بين الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء والسجل التجاري وهذا أمر آخر نص عليه القانون وهناك قرارات تطبق على المستوى الوطني، ومع ذلك قد نصادف هذا النوع من التصرفات التي ذكرها السيد النائب في سؤاله وأستطيع القول إنها غير مقبولة، ولا يوجد حاليا هذا النوع من القرارات المتعلقة بالتنسيق مع الضرائب لتعويض الأدوية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا السيد الوزير السؤال الموالي موجه إلى السيد وزير الموارد المائية، وأحيل الكلمة إلى السيد لحسن بن غالم.

السيد لحسن بن غالم: شكرا السيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي زملائي النواب،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

معالي وزير الموارد المائية.

يخص سؤالي هذا معاناة مستثمر في قطاع الموارد المائية في بلدية سيدي شعيب بدائرة مرحوم ولاية سيدي بلعباس.

- طبقا للدستور ، لاسيما المادة 134.

- طبقا للمادة 68 من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

- طبقا للمواد 98 و 99 و 100 و 101 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

لقد سمحت هذه العملية. التجريبية بتخفيض مبلغ التعويض بملياري دينار مقارنة بالسنة الماضية، وفي بعض مراكز الدفع تم تخفيض مبالغ التعويض بنسبة 30٪، وقدر التخفيض في الولايتين المذكورتين في سؤالكم بمبلغ يتراوح بين 20 و 25 مليون دينار، وليست هاتين الولايتين وحدهما المعنيتان بهذه العملية، بل مست كل الولايات التي تم في مراكز الدفع الخاصة بها تسجيل زيادة مفاجئة وغير مبررة في مبالغ تعويض الأدوية.

إن هذه العملية التجريبية التي جرت هي حاليا في طور التقييم، واستطيع أن أقول الآن إن هذه العملية قد توقفت قبل هذا التقييم، وستواصل بوضع نظام تشفير أمين، وذلك في إطار برنامج واسع يرمي إلى عصنة منظومة الضمان الاجتماعي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد محمود المراوي.

السيد محمود المراوي: شكرا السيد الرئيس، أشكر السيد الوزير على القرار الذي اتخذته، وأرجو من وزارة العمل والضمان الاجتماعي القيام بدراسات عن موظفي مكاتب تعويض نفقات الدواء لتحسيسهم بأنهم في خدمة المواطن وأن الأموال المتداولة في عملهم هي أمواله، كما أنهم يعملون في هذه المناصب بفضل دافعي اقتطاعات الضمان الاجتماعي. شكرا السيد الوزير، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا السيد محمود المراوي وأسأل السيد الوزير إن كان لديه تعقيب.

السيد الوزير: تكلم السيد النائب المحترم عن بعض التصرفات ومن الواضح أن هذا الأمر غير مقبول، ولا يوجد أي قرار يطلب من الضرائب لتعويض نفقات الدواء في

ردا على سؤالكم الذي وصل إلى وزارتنا الأسبوع الماضي وبالضبط يوم 14 جانفي، فقد طلبنا من مديرية الموارد المائية لولاية سيدي بلعباس تزويدنا بكل المعلومات التي تخص هذا الميدان خاصة في مجال الاستثمار، ونحن ندعم كل المستثمرين ولكن في إطار القانون، لأن المعلومات التي وصلتنا تؤكد أن هذه الشركة قدمت طلبا، لكن مديرية الموارد المائية للولاية رفضته لسببين يتعلقان بميدان توفير المياه وميدان النوعية.

أ - في ميدان توفير المياه: تؤكد هذه المعلومات أن منطقة سيدي شعيب منطقة شبه جافة والأمطار بها قليلة وهي دون 100 ملم في السنة، كما يوجد بهذه المنطقة بئر يعود إلى سنة 1985 ويستعمل للسقي الشرب، وضع برنامج لاستصلاح الأراضي من قبل مديرية الفلاحة عن طريق حفر خمسة آبار، وحسب هذه المعلومات، فإن المياه الجوفية الموجودة لا تكفي لإنشاء صناعة المياه المعدنية.

ب - في ميدان النوعية: فيما يخص المياه المعدنية يجب أن تخضع هذه المياه للتحاليل والفحوصات من قبل وزارة الصحة للتأكد من أنها صالحة كميما معدنية ولا توجد بها مواد سامة، وحسب هذه المعلومات فإن الطلب قد تم رفضه، ولكن باعتبار أن هذا السؤال وصلنا في الأسبوع الفارط فقد طلبنا من الوكالة الوطنية المكلفة بالبحث عن المياه (ANRACH) أن تتحقق إن كانت فعلا كمية المياه غير كافية وأن تقوم بالتحاليل اللازمة فيما يخص نوعية المياه، وشكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد لحسن بن غالم.

السيد لحسن بن غالم: أشكر السيد الوزير على جوابه، لكن ما أريد قوله هو أنه عندما طرحت هذا السؤال كان ذلك بطلب مستثمر واحد لكن بلغت فيما بعد أن هناك مستثمرين يريدان طرح هذا الملف على مستوى مديرية

عرض الأسباب:

نظرا إلى أنه من بين الانشغالات الكبيرة للمواطنين تفشي ظاهرة البطالة، وكما لا يخفى على أي أحد أن السبيل الوحيد لمواجهة هذه الظاهرة هو تشجيع الاستثمار.

ورغم أن السياسة المعلنة من الحكومة في هذا الميدان تحفز الاستثمارات وخاصة في المناطق النائية، إلا أنه في الواقع مازال المتعاملون الاقتصاديون في بعض الدوائر والمستويات يتلقون حواجز كبيرة تعيق تحقيق مشاريعهم.

لذلك أ طرح السؤال الآتي:

ما هي الأسباب التي أدت إلى رفض مشروع كان صاحبه ينوي تحقيقه لإنتاج ماء معدني في بلدية سيدي شعيب دائرة مرحوم بأقصى جنوب ولاية سيدي بلعباس؟

للتذكير، تقع هذه البلدية في منطقة من أفقر مناطق الوطن بعيدة عن مقر الولاية، حيث ينعدم فيها أي نشاط صناعي وعرفت شللا شبه كلي في العشرية الأخيرة بسبب الإرهاب، ونشاطها الذي كانت تتميز به مرهون بالثروة الأساسية التي تعتمد عليها وهي تربية المواشي، أما الفلاحة فهي هامشية.

تقبلوا معالي الوزير فائق التقدير والشكر.

السيد رئيس الجلسة: شكرا السيد لحسن بن غالم وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الموارد المائية ليرد على السؤال.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

الإخوة الوزراء،

الإخوة النواب،

الإخوة الحضور،

أيها الأخ النائب لحسن بن غالم.

سيدي الرئيس،
السادة معالي الوزراء،
أيها الجمع الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لدي سؤال موجه إلى السيد معالي وزير الشؤون الدينية والأوقاف.

الأسباب القانونية معروفة.

الأسباب الموضوعية:

نظرا إلى تفشي ظاهرة الدروشة في مجتمعنا ورغم توعية المرشدين والأئمة والمصلحين، إلا أن بعض الأفكار البالية التي لاتمت بصلة إلى الدين الإسلامي الحنيف، مازالت وللأسف الشديد سائدة وراسخة في مجتمعنا، وخاصة في أصحاب النفوس الضعيفة، ونورد هنا مثالا حيا على ذلك، حيث أنه ببلدية عين الحجل بولاية المسيلة وهي بلدية محافظة ومجاهدة، تستعد بعض الأطراف لبناء زاوية على قبر أحد المرضى عقليا أي درويش بالمفهوم العامي، هذا المريض عقليا الذي توفي مؤخرا رحمه الله، أي قبل شهر أفريل، لأنني طرحت سؤالي يوم 14 أفريل 2001 كان يؤمه المرضى بغرض الشفاء، وهم على جهلهم كثيرون بعد أن روج له بعض الزنادقة بدعايتهم الهدامة والمضللة بغرض استغلال الأموال التي كان يقدمها له المرضى. وللإبقاء على امتيازاتهم المالية رغم إلحاح رئيس البلدية -والجميع يعلم أن رئيس البلدية هو الرجل الأول وله صفة ضابط الشرطة القضائية وضابط الحالة المدنية- وإعطاء الأمر بدفنه كبقية خلق الله في مقبرة البلدية ورفضه لدفنه بالمكان الذي كان يزوره المرضى، إلا أن هؤلاء الزنادقة بتواطؤ مع أصحاب النفوذ أصروا واستطاعوا دفنه في المنزل الذي كان يقيم به، ويحاولون الآن تحويل المكان إلى زاوية يؤمها الناس، وهذا لكسب المزيد من أموال الفقراء والبسطاء الذين مازالوا يؤمنون بهذه الخرافات ونحن في القرن الواحد والعشرين.

الري بالولاية، وعليه لماذا طرحت هذا السؤال؟ لأنه حسب تقديري الشخصي فإن مشروعا من هذا النوع يمكن أن يوفر حوالي 20 منصب عمل مباشرة، ناهيك عن النشاط غير المباشر الذي ينجم عنه لامحالة، وبالتالي فإن فقدان 20 منصبا محتملا في بلدية نائية مثل بلدية سيدي شعيب هو بمثابة فقداننا 2000 منصب عمل على مستوى الاقتصاد المحلي بمدينة الجزائر العاصمة، وهذا ما يبرر حرصنا على تشجيع مشاريع من هذا النوع في البلديات النائية للتدعيم الفعلي للإنتاج الاقتصادي وضمان تنمية مستدامة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد لحسن بن غالم وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا السيد الرئيس،

شكرا الأخ النائب،

يوجد بالفعل طلبان قدمتهما شركة سيدي شعيب والسيد عيد سيدهم عبد الله لإنشاء مصانع للمياه المعدنية، وكلنا كما قلت نشجع الاستثمار بهذه المنطقة، ولكن في إطار القانون فحتى ننشئ صناعة المياه المعدنية لابد أن تكون المياه الموجودة كافية، ويجب أن تؤكد التحاليل أنها بالفعل مياه معدنية وهذا ما نطلبه اليوم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا السيد الوزير، فيما يخص

السؤال الثاني الموجه كذلك إلى السيد وزير الموارد المائية، يبدو أن السيد عبد الرحمن حبيبي غائب، وبالتالي سيرد السيد الوزير على سؤاله كتابة وشكرا.

أما السؤال الموالي فهو موجه إلى السيد وزير الشؤون الدينية وأحيل الكلمة إلى السيد عمر قربي.

السيد عمر قربي: شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

وعليه، لا أريد أن أصفهم بما وصفهم به السيد النائب لأنني لا أعرفهم عن قرب، وإنما فعلا ظاهرة الشعوذة هذه يمارسها حتى بعض أدعية العلم، حيث لدينا جماعة من زعماء السلفية العلمية يقومون بعملية الشعوذة وكتابة الحروز أو ما يسمى بالرقية والناس يتهافتون على بيوتهم أكثر مما يتهافتون على الأطباء، وهذا راجع إلى الجهل وعدم التوعية وهذه المسألة لاتخص فقط قطاع الشؤون الدينية، لأن هذا الأخير يقوم بتوعية من يلجؤون إليه، وهنا تحضرنى قضية أحد الأطباء الذي رفع دعوى -وهو مشكور على ذلك- ضد مشعوذ تسبب في شل أحد الأشخاص، حيث أحضر معه المريض المشلول إلى المحكمة، فكان رد محامي المشعوذ أن هذا المريض شل بسبب استعمال رجله مكان الميزان، إذ كان يشتري الترفاس من أهل البوادي ويغش العجائز اللواتي يحضرن له الترفاس بقوله لهن "إن رجلي وزنتها في القرية وهي تزن 5 كلغ مثلا، وعليه سأضع رجلي في الميزان لأعرف إن كان وزنكن للترفاس صحيح أم لا" فكان يزن برجله فانتقم الله منه ثم جعلها مسألة معنوية.

لقد تكلمت منذ قليل مع الدكتور السعيد بركات وقلت له عندما ناقش مشاكلنا ينبغي ألا نخلط بين المعياري والكمي، حيث لو قمنا بذلك فلن نتخلص من الشعوذة، وعليه ينبغي أن يكون العمل متكاملا في هذا الميدان أي أن تندخل التوعية ورجال العلم والجامعة والأساتذة والثانويات، ولذلك فعندما نرى أستاذة في علم النفس بالجامعة تذهب إلى "الكزانة" لتسأل عن مصيرها فكيف يمكن أن نسكت عن ذلك؟!

إذن ما دام السبب موجودا فلا يكفي لإمام في المسجد أن يخطب ليقول هذا حرام، لأن الناس يرتكبون الحرام إذا كان هناك ما يدعو إلى ارتكابه ولأن الظواهر الاجتماعية هي ظواهر حتمية إذا توفرت شروطها لا بد أن تظهر، هكذا يقول العلم.

- صيغة السؤال:

ما هي الإجراءات التي تنوي وزارة الشؤون الدينية والأوقاف اتخاذها في هذا المجال لمحاربة الدروشة والشعوذة وغيرها من الأمور التي تشوه ديننا الإسلامي الحنيف؟

تقبلوا منا معالي الوزير المحترم عبارات التقدير والاحترام، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عمر قربي وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة،

السادة الوزراء،

السادة نواب الأمة،

السادة رجال الإعلام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتوجه في البداية بالشكر الجزيل لحضرة النائب المحترم الذي طرح سؤالاً هاماً يتعلق بسلامة المجتمع ونظافته، لأن نظافة الفكر شرط من شروط النضج الذي نرجوه دائما لمجتمعنا، حيث اعتمد على حالة لكن ذكر أنه رغم الجهود التي تبذل من قبل الأئمة والمرشدين ورجال الدين بصفة عامة، إلا أن ظاهرة الشعوذة في انتشار مستمر، وهذا الانتشار في الحقيقة له أسباب اجتماعية واقتصادية وثقافية، إذ لا يمكن القضاء على ظاهرة دون أن نتعمق في دراسة أسبابها ودون أن نعمل على إزالتها.

وأضيف إلى ما قاله حضرة النائب -لأنني لا أريد أن أركز على هذه الحالة الخاصة- أنني استقصيت الأخبار عنها، ولدي رسالة من رئيس البلدية نفسه يقول فيها: "إنه أعطى رخصة الدفن في المقبرة العمومية، لكن أهل المتوفى فضلوا أن يقوموا بدفنه في محلهم".

فالشيء الذي أعيبه كما قلت هو أن الدرويش نفسه في حاجة إلى العلاج كما تفضلتم، فكيف يطلب منه العلاج والشفاء والتوظيف والنجاح والتزويج إلى غير ذلك؟ وعليه فهناك مخالفة قانونية. وأنتم قلت بأنكم راسلتم رئيس البلدية ورد عليكم، نعم هناك مخالفة قانونية في القضية المطروحة طبقا للمادة 75 من القانون رقم 08/90 المؤرخ في 12 رمضان 1410 الموافق 17 أبريل 1990 المتعلق بقانون البلدية، وتنص هذه المادة على أن "من صلاحيات رئيس البلدية: تأمين نظام الجنائز والمقابر للعادات وتبعا لمختلف الشعائر الدينية والعمل فورا على أن يكفن ويدفن بصفة مرضية كل شخص متوفى دون تمييز من حيث الدين والمعتقدات". ولكن رغم ذلك والحمد لله لم تستطع الدروشة ولا الزندقة الهيمنة على الشعب الجزائري المحافظ الأصيل، ولكن لابد من وضع حد للعبث...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عمر قربي وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير إن أراد أخذ الكلمة.

السيد الوزير: شكرا.

أعتقد أننا يجب أن نضع اليد في اليد لمقاومة ذلك، لذا أقرأ عليكم مثلا ما ورد في رسالة رئيس البلدية حيث يقول فيها "أصدرنا رخصة الدفن بالمقبرة العمومية بناء على شهادة الشهود فلم يحترم الأمر من قبل العائلة متحدين بذلك قوانين الجمهورية ودفنوه داخل القبر المهيء من قبل صاحب الدار داخل المحيط الحضري فالمهم هنا من يتكفل بالأمر؟ من هو المطالب بتطبيق قوانين الجمهورية؟ ليس الإمام طبعاً، وإنما الذي يجب عليه تطبيق قوانين الجمهورية هو من يملك قوة القانون وهو ضابط الحالة المدنية أي رئيس البلدية، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير ومنتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه أيضا إلى السيد وزير الشؤون الدينية، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد الوردى خلفاوي.

إذن، ما تألم منه حضرة النائب أنا كذلك أتألم منه، لكن ينبغي أن نفكر معا كيف يمكن أن نتخلص من الأسباب التي تدعو أو كانت وراء ظهور هذه النتائج غير المرغوب فيها والمضرة والمعطلة في المجتمع، فالمسجد أو الإمام لا يمكنهما وحدهما أن يكونا فاعلين في الموضوع، فلا بد من تظافر جهود المسجد والإذاعة والصحافة أو الإعلام بصفة خاصة والمدرسة والجامعة وكل العاملين في الميادين العلمية المختلفة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير وأحيل الكلمة إلى السيد عمر قربي.

السيد عمر قربي: شكرا سيدي الرئيس،

كما أشكر السيد معالي وزير الشؤون الدينية على محاولته وعلى التوضيحات القيمة التي تقدم بها.

سيدي الوزير، لاتخص هذه الظاهرة فقط بلدية عين لحجل ولاية المسيلة، بل لاحظنا مؤخرا ظاهرة أخرى بولاية ورقلة حيث أصدر رئيس البلدية أمرا لكي يتم الدفن في المقبرة المعروفة، لكن قيل إن أزمة السكن لاتسمح لكل شخص بدفن ميته في مسكنه لأن ذلك قد يؤدي إلى أزمة.

قلت سيدي الوزير إن مهمتكم نبيلة وعريضة ومسؤوليتكم كبيرة، لكن المطلوب منكم هو توضيح المفهوم الصحيح للإسلام. لقد تكلمتم عن السلفية، لكن من وضع السلفية كبديل في المساجد، حتى أصبح يقال: "هذا يجوز وهذا لا يجوز وهذه بدعة"؟ فالأمور على مستوى المساجد ليست على ما يرام لذلك فنحن نريد تحسينها.

كما أشكركم على الحصص التي يبثها التلفزيون مثل حصة "فتاوى على الهواء" التي أشكر من خلالها الأساتذة الدكاترة على الجهد الذي يبذلونه لتوضيح أمور ديننا الحنيف.

السيد الوزير: شكرا سيدي رئيس الجلسة.

السادة الوزراء،

السادة أعضاء المجلس الشعبي الوطني.

أتوجه بالشكر إلى حضرة النائب الذي طرح هذا السؤال الهام جدا الذي يخص هذه المؤسسات الروحية التي نسميها زوايا كما تسمى في جهات أخرى منارات وتكيات إلى غير ذلك وهي في الحقيقة عبارة عن مراكز ذات تاريخ، حيث عبرت دائما عن هوية المجتمع من حيث الثقافة والحياة الروحية والدين وكانت البديل الشعبي أو الاجتماعي للمدرسة في عهد الاحتلال، حيث كانت الأغلبية الساحقة من الجزائريين ممنوعة أو محرومة من التعليم، لذلك استمرت في مهامها الثقافية والاجتماعية وتأصيل الروح الوطنية وروح الدين الإسلامي وتعليم اللغة العربية حتى بعد انتشار التعليم في مدارسنا والحمد لله، لكن هذه الزوايا منذ أن وجدت لم تكن تعتمد على الدولة وإنما كانت تعتمد على الإمكانات المتوفرة في المحيط، وكانت تعتمد خاصة في نفقاتها وفي تسييرها على الأوقاف، فأغلب الزوايا القديمة ذات التاريخ العميق كانت لها أوقاف تتزود منها .

نحن نسعى في إطار العلاقة بين الزوايا والأوقاف أن تسترد هذه المؤسسات الاجتماعية والثقافية والروحية أوقافها التي تتزود منها، وفي انتظار ذلك، فإننا في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف نوفر لها المعلمين أي معلمي القرآن الكريم الذين تحتاج إليهم الزوايا في أعمالها، وإن كانت هناك مساجد وأغلبها فيها مساجد فإننا نوفر لها أئمة، حيث كانت في القديم تتكفل حتى بالإمام والمعلم، أما الآن فنحن الذين نتكفل بذلك، حيث نقدم لها المساعدات كذلك فيما يخص الترميم أو بإعادة البناء أو بتوسيع بعض المرافق، ويبقى أن نقول إن الطلبة الذين يتوافدون على هذه الزوايا هم نوعان:

1 - هناك طلبة من أهل القرية أو الحي أو المدينة، إن مشاكل هؤلاء الطلبة قليلة جدا وتتعلق بالناحية

السيد محمد الوردى خلفاوي: شكرا السيد رئيس

الجلسة.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سؤال شفوي موجه إلى معالي وزير الشؤون الدينية والأوقاف .

- الأسباب الشكلية:

- بناء على الدستور خاصة المادة 134 منه،

- طبقا للمادة 68 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني،

- طبقا للمادة 68 من القانون العضوي رقم 02/99 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقة الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

الأسباب الموضوعية:

- نظرا إلى مكانة الزوايا في المجتمع الجزائري،

- نظرا إلى دور الزوايا التاريخي والحديث في المحافظة على هوية المجتمع وقيمه،

- نظرا إلى الظروف السيئة التي يعيشها طلاب الزوايا من حيث الإقامة،

- نظرا إلى ضعف الإمكانات المادية ووسائل التعليم بها.

من أجل ذلك كله أتوجه إلى معاليكم بالسؤال الآتي نصه:

ما هي الإجراءات التي ستتخذونها لتحسين وضعية هذه الزوايا؟

تقبلوا معالي الوزير، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد الوردى

خلفاوي، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف.

السيد محمد الوردى خلفاوي: شكرا السيد رئيس الجلسة.

أشكر معالي الوزير على ما تفضل به من إيضاحات والحقيقة أن الأمر الذي دفعني إلى طرح هذا السؤال الشفوي على معالي الوزير والذي قد يبدو من القضايا الجزئية جدا والتي لا قيمة لها بالنسبة إلى بعض القضايا الأخرى التي يعانها المجتمع الجزائري ، هو أنني قمت بزيارة رفقة الأخ الدكتور جمال لعمارة لولاية بسكرة وزرت عرضا الزاوية المختارية، وبالتحديد أماكن إقامة طلبة القرآن الكريم.

السادة الكرام ، لا أستطيع أن أصف لكم الوضع المزري الذي يعيشونه، فبأي المقاييس أستطيع أن أقول لكم بدون مبالغة أن هذه الظروف لا تليق حتى بالحيوان فما بالك بإقامة إنسان ، فالأفرشة (إذا صح التعبير) أصبحت لقدمها أقرب إلى بطانيات! فحز في نفسي أن حاملا لكتاب الله يعيش مثل هذه الظروف، وأعي جيدا سيدي الوزير أن الزاوية تقوم بعمل تطوعي وأن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ليست مسؤولة عن هذه الزوايا من حيث الميزانية فهذه مسألة معروفة، ولكن مثلما تساعد بعض الجمعيات الرياضية وبعض الجمعيات الفنية وبعض الجمعيات الغنائية، لا بأس أن نجعل هذه الزوايا من جملة هذه الجمعيات التي تدخل في إطار المجتمع المدني ونعطيها عن طريق ميزانية الولاية أو البلدية ما قد يحمي كرامة هؤلاء.

ونتيجة لهذه الظروف، أعتقد أن نشاط الزوايا سيدي الوزير هو في تراجع، فمثلا ولاية سوق أهراس كانت ملأى بالزوايا أيام الاستعمار، لكن الآن لم تبق بها إلا زاوية واحدة وهي في حالة الإنعاش، أي ربما قد تموت بعد سنة أو سنتين، وعليه، أحببت أن أحسن الرأي العام والمسؤولين لكي يلقوا نظرة، فالقرآن ليس كتابا لحزب بل هو لجميع الجزائريين، فلا بأس أن نعيه الاهتمام ونخصص له مبالغ من الميزانيات الولائية ومن بعض

التربوية فقط، والتي سنعقد بخصوصها إن شاء الله ندوة في القريب العاجل لدراسة هذا الموضوع.

2 - هناك ما يسمى بالطلبة المسافرين، أي الطلبة الذين يقيمون بالزاوية، فهؤلاء فعلا تدعو وضعيتهم إلى التفكير والنظر، لأن إمكانيات الزوايا قليلة، وإقبال الشباب عليها كبير ونحن نشجع ذلك. لماذا؟ ليس رغبة في تعريضهم لشظف العيش وتحمل المشقة، لأننا نعتقد أن الشباب الذين يتوافدون على هذه الزوايا وقيمون بها هم على الأقل بمنأى عن المشاكل الاجتماعية التي يتعرض لها الشباب مثل قضايا المخدرات والعدوانية والسرققة والأخلاق السيئة التي غالبا ما يتعرض لها الشباب في هذا السن خاصة مع وجود البطالة والفقر.

نحن نعتقد فعلا والحمد لله أن الطلبة الموجودين بالزوايا لا يدخنون، ونعتبر وجودهم بها حماية لهم، حيث قدمنا طلبا قصد العناية بهم سواء من الحماية الاجتماعية أو التنشيط الاجتماعي أو ما يقدم لأمثالهم من طلبة المدارس من مساعدات أو على الأقل يستفيدون حتى من هذه المطاعم المدرسية أو من المواد التي تقدم للمطاعم المدرسية، لكن إلى حد الآن مازالت مطالبنا مجرد مطالب فقط، وعليه، نرجو ألا تبقى مجرد مطالب ونأمل أن نتوصل إلى حل هذا الموضوع وأن تقدم المساعدة، لأن هذه الأخيرة كما قلت لا تهدف إلى إنشاء مدرسة تنافس المدرسة الرسمية، وإنما تهدف إلى حماية هذا العدد الكبير من الشباب من التعرض للأخطار التي تواجههم إذا لم توفر لهم هذه الحماية وهذه التربية الروحية الوطنية، وخاصة ونحن مطمئنون تمام الإطمئنان إلى نوع التربية التي يتلقاها هؤلاء الشباب سواء من المشايخ المشرفين على الزوايا مباشرة أو من الأئمة والمعلمين الذين نوفرهم نحن في وزارة الشؤون الدينية لهذه المؤسسات، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير وأحيل الكلمة إلى السيد محمد الوردى خلفاوي.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، السؤال الموالي موجه إلى السيد وزير الفلاحة وأحيل الكلمة إلى السيد محمد شهرة.

السيد محمد شهرة: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي الأسعد الكريم. السيد رئيس الجلسة، السادة معالي الوزراء، زميلاتي زملائي النواب، سيداتي، سادتي، أيها الحضور الكرام، السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد سمعنا إعلاميا، ومن مصادر شعبية بأن معاليكم -أثناء الزيارات الميدانية للغرب الجزائري الذي من ضمنه ولاية الشلف- هددتم وتهددون الفلاحين بحرمانهم من البذور والقروض والمساعدات والتعويضات، إن هم أصروا على زراعة الحبوب بمختلف أصنافها والتشبث بها، وطالبتموهم بزراعة الكروم بدلا منها، بحجة قلة المطر وتذبذب سقوطه في أوقات متفرقة على مدار السنة، الأمر الذي يجعلنا نستشف من وراء تصرف سيادتكم هذا بأنكم حزمتم أمركم وحسمتم قراركم الصريح الفصيح بإيقاف زراعة الحبوب في الغرب الجزائري الذي هو موطنها الأصلي والأساسي، نظرا إلى التربة الخصبة الثرية التي تحوزها سهوله وأراضيها، وما على الفلاحين أمام هذه الحالة سوى الامتثال لرغبة السيد معالي الوزير أو التخلي نهائيا عن مهنة العمر وفك الارتباط الوثيق المقدس الذي يربط الفلاح بأرضه وأرض أجداده، والدخول بعد ذلك في سوق مرض البطالة المزمن الذي لا شفاء منه في بلادنا.

وانطلاقا مما سبق ذكره من حقنا التساؤل عما يأتي بادئ ذي بدء نقول إن الجزائر تستورد مليار دولار من الحبوب

الميزانيات القطاعية، تجعل هؤلاء الطلبة يؤدون حفظ القرآن الكريم في ظروف على الأقل لانقول جيدة بل إنسانية.

أشكركم سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد الوردى خلفاوي، وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس وشكرا لحضرة النائب، نحن متفقون مثلما كنا متفقين مع السؤال السابق على أن هذه الزوايا تحمي -وأؤكد ذلك- الشباب المقيمين فيها والمنتمين إليها مما يتعرض إليه أمثالهم من أخطاء، هذه هي النقطة الأولى، أما النقطة الثانية فهي أنها توفر لهم تربية وطنية ودينية صحيحة وقوية.

إننا نهى بعض الطلبة الحاصلين على مستوى تعليمي جيد للالتحاق بمعاهد تكوين الأئمة، وقد قدموا إلينا أئمة ذوي كفاءة محترمة وعالية أحيانا، لكن فيما يخص الاهتمام بهذه المؤسسات، فأعتقد أن بعض الولايات -في الحقيقة- تقدم لها مساعدات لا بأس بها ومحترمة ولكن يجب أن تولي لها الدولة عناية أكثر وتخصص لها مبالغ من ميزانيتها، ونستطيع القول إن ذلك من باب الاستثمار وإن الفائدة التي يحصل عليها هؤلاء الشباب من هذه المؤسسات لا تقل أبدا عن الفائدة التي نحصل عليها من المدرسة أو الجامعة، إذن فنحن نطلب ما يطلبه حضرة النائب من ضرورة الاهتمام بهؤلاء الشباب الذين لا يستطيع بعضهم تحمل هذه المشقة، وبالتالي لا يبق في الزاوية إلا من يستطيع أن يتحمل هذه المشقة أو يرى بأنه ملزم بتحمل هذه المعيشة الضنكة حتى يحصل على قدر من العلم أو من القرآن الكريم الذي يرغب في تعلمه، لكن نحن نسعى ونفضل أن نحجب هذا النوع من الإقامة للشباب بتوفيرنا له القليل من الإمكانيات، وشكرا.

إلى المشروبات الكحولية الروحية التي هي أم الخبائث، وأفيون الأمم والشعوب، فهل بإمكان الوزارة الوصية توفير الأمن الغذائي للمواطن وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب في بلادنا ومتى يتم ذلك؟

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا سيدي معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد شهرة وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير.

السيد الوزير: السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السلام عليكم مرة أخرى.

سيدي الرئيس،

أيتها السيدات،

أيها السادة النواب.

يشرفني أن أحيط السيد النائب المحترم علما أن مسعانا في الميدان الفلاحي يرتكز أساسا على إقناع المتعامل القاعدي بالمشاركة طوعية في أي برنامج من برامجنا المكونة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية ولا نهدهد أحدا مطلقا ولا نرغم أحدا للامتثال لرغبتنا، حيث أن السيد النائب المحترم أخذ ولاية الشلف كنموذج لزراعة الحبوب في الغرب الجزائري، فليكن ذلك وليعلم أن زراعة الحبوب غطت في العشرية الأخيرة مساحة قدرها 83.000 هكتار، أي بنسبة 40٪ من المساحة الصالحة للزراعة، وإنتاج قدره 654.000 قنطار أي بمردود ضعيف جدا، أقل من ثمانية قناطير في الهكتار الواحد في ولاية الشلف، وهذه الوضعية ناتجة عن العوامل الآتية التي لاتنقص من إيماننا:

- وجود الحبوب على مستوى كل مناطق الولاية بدون استثناء.

للتغذية وأن لكل دولة مخزونها الاستراتيجي من الحبوب.

فما هو المخزون الاستراتيجي للجزائر من هذه المادة الحيوية إن كان ذلك ليس سرا من أسرار الدولة؟

ثم هل أصبحت لدى السيد معالي الوزير قناعة راسخة بعلم الغيب بأن السماء سوف تمسك، وأن المطر لن ولن ينزل في جزء معين من ربوع هذا الوطن المفدى، حتى يقرر سيادته ما سوف تنتجه تربة هذا البلد؟

وهل من الحكمة والموضوعية اقتلاع نبات طيب، أو منع زراعته واستبداله بأشجار شيطانية خبيثة التي قد تتسبب في آفات اجتماعية خطيرة داخل المجتمع؟

ولماذا زراعة الكروم بالذات وأي نوع منها، وليس أنواع أخرى من الثمار؟

ومن أين لكم سيدي ثقة الجزم بأن الغرب الجزائري لم يعد صالحا لزراعة الحبوب؟ فهل ذلك من باب التنجيم أم قراءة في الأبراج أم بناء على حقائق علمية لا علم لنا بها أم هو مجرد تخمين فحسب؟

" وكيف لا يمكننا الجزم بأن إيقاف زراعة هذه المادة الحيوية الإستراتيجية -سيدي معالي الوزير- التي تستوردها الدولة بأموال طائلة بالعملة الصعبة نظير توريد القمح بنوعيه الصلب واللين الرديئين من بلاد الجن والملائكة على وجه التحديد، هدفه أو الغاية منه تقديم خدمة مجانية لفائدة مافيا التصدير والاستيراد؟ وهل من الحكمة والمصلحة الوطنية استبدال زراعة الحبوب بالمزروعات التحويلية وعلى رأسها كروم النبيذ؟ وحالة الناس في هذا البلد في حاجة ماسة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء للخروج نهائيا من التبعية للأجنبي الدخيل شريك اليوم عدو الأمس، فالشعب ليس في حاجة

وقد صنفت بولاية الشلف مساحة 24.000 هكتار ذات قدرات عالية -وقد زرتها برفقتكم السيد النائب- أي ما يعادل نسبة 29٪ من المساحة الكلية المخصصة للحبوب، وهذه المساحة قابلة لدعم قيمته 9000 دج للهكتار الواحد، يقابله تطبيق مسار تقني كالحرث المبكر وعملية تسوية التربة واقتناء عوامل الإنتاج... إلخ.

أما المناطق المتوسطة، في كل ولايات القطر، فتستفيد دعما قيمته 4000 دج للهكتار الواحد، إضافة إلى ذلك فهناك دعم لكل قنطار منتج بقيمة 570 دج فيما يخص القمح الصلب، وبقيمة 770 دج فيما يخص القمح اللين.

هذه المنحة يستفيدها جميع الفلاحين بما فيهم المزارعين الموجودين خارج المناطق المحددة ذات القدرات العالية، وليكن في علم الجميع أن هذا الدعم للحبوب قليلا ما يدفع في الدول الأخرى وحتى المتقدمة منها ذات الثروة وذات المناخ الطبيعي الملائم، فهل يعتبر هذا تخليا عن إنتاج الحبوب؟ بل هذا ما يبين أننا لم نحرم المزارعين لامن البذور ولامن القروض ولامن المنحة، ولم نرغمهم أبدا على زراعة أي نوع خاص من الأشجار، ولكننا قررنا ألا ندعم الإنتاج غير الاقتصادي الذي لا يجدي نفعاً لاعلى الفلاح و لاعلى الاقتصاد الوطني و لاعلى الأرض نفسها بل يتسبب في تصحرها، ولن تسمح وزارة الفلاحة أبدا بأن يدفع الجزائري الضرائب ليصحر بلاده فهذا ليس ممكنا أبدا!

لقد وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية برنامجا لتنمية المنتوجات الملائمة مع المناطق الطبيعية بهدف التكييف العقلاني -هذه ليست دروشة- للإنتاج والحفاظ على الأرض وجعل العمل الفلاحي اقتصاديا ومجديا، والحث على تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحين من أجل تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة أو شبه الجافة وتلك المهدة بالتصحر وحتى المتروكة بورا،

- تطبيق الزراعة التوسيعية.

- الاعتماد الكلي على الأمطار التي هي بيد الله وليست بيدي ولابيد أي شخص فوق المعمورة.

فالمردود المتحصل عليه سنويا لا يغطي حتى تكاليف الإنتاج، وعليه وبالنظر إلى هذه الوضعية كان لا بد من التفكير في حلول مجدية لدعم زراعة الحبوب، وذلك بسن برنامج تكثيف زراعة الحبوب في المناطق ذات المردودية العالية، على أساس دراسات علمية تخص الشلف والجزائر كلها وهي:

- الدراسات التي قام بها المكتب الوطني للدراسات والتنمية الريفية -وهو معترف به دوليا والحمد لله- والخاصة بتصنيف الأراضي الفلاحية حسب قدرات كل منطقة .

- دراسة المنظمة العالمية للتغذية التابعة للأمم المتحدة وليس لها أي صبغة سياسية أو دينية.

هذه الدراسات المتعلقة بمخطط زراعة الحبوب والتطورات المسجلة على الأراضي المستصلحة من انجراف التربة والتصحر إلى غير ذلك.

- وكذا تقارير السلطات المحلية المصنفة لمردود كل منطقة.

إذن، بموجب دراسات علمية وقرارات محلية تم تحديد ثلاث مناطق في كل ولاية:

أولا: المنطقة الخصبة ذات الإنتاج الوافر والمعتبر.

ثانيا: المنطقة المتوسطة، ذات المردود المتوسط.

ثالثا: المنطقة الهشة التي يشكل حرثها خطورة على الأرض أي يؤدي إلى التصحر.

وبقى هذا التصنيف وكيف مع التغيرات المناخية السائدة بالطبع.

السنة بثلاث مرات عن منتج السنة الماضية وأعلن هذا رسميا، إذ أنتجنا السنة الماضية تسعة ملايين ومائتي ألف قنطار، بينما أنتجنا هذه السنة ستة وعشرين مليوناً وسبعمائة ألف قنطار، بهذه الأساليب فقط، علماً أن الأمطار لم تزد عن السنة الماضية إلا بقدر 50 مم، وكنت أتمنى أن تكون أكثر.

أما فيما يتعلق بالمخزون الاستراتيجي لمادة الحبوب، فيوجد مخزون ضبط يغطي أشهراً من الاستهلاك وفي الاتفاقيات المبرمة مع المتعاملين الاقتصاديين لاستيراد ما يعادل كذلك أشهراً أخرى من الاستهلاك، تضاف إلى ذلك الكميات المستوردة من قبل الخواص، مع العلم أن الاستيراد مرخص لهم منذ سنة 1997، الشيء الذي يجعلنا كذلك، والحمد لله، في مأمن عن مختلف التقلبات المحتملة، شكراً على سؤالكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد الوزير وأحيل الكلمة إلى السيد محمد شهرة.

السيد محمد شهرة: شكراً سيدي الرئيس. أشكر السيد الوزير شكراً جزيلاً على التوضيحات الوافية التي قدمها أولاً بصفته وزيراً للدولة الجزائرية وليس ملكاً لحزب معين... احترم نفسك من فضلك فعندما يتكلم زميلك احترمه كما يحترمك، وإلا فلنا ما نقوله نحن أيضاً... وأنه بالجهود الحثيثة التي يبذلها من أجل تحسين مردود القطاع الفلاحي ثانياً، ولكن أشير فقط إشارة خفيفة إلى أن هذا المجلس مجلس محترم والوزراء الذين يأتون هنا للرد على أسئلة السادة النواب نحترمهم ونقدرهم أكثر من الذين يدافعون عنهم، وهم قادرون على الدفاع عن أنفسهم وليسوا قسراً...

السيد رئيس الجلسة: رجاء السيد شهرة عد إلى الموضوع.

وهي مهددة كذلك بالتدهور، بتحويلها إرادياً وطواعية وبالالتزام بأنشطة ملائمة أخرى وحسب رغبة المتعامل، كزراعة الأشجار المثمرة، منها التين والزيتون والفسطق واللوز وزراعة الكروم بشتى أنواعها، القابلة لتحمل نقص المياه والجفاف دون التخلي مطلقاً عن إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدرتها العالية حتى يبقى أوفياء للمعايير الثلاثة الأساسية التي نعمل بها والمتمثلة في: - الاستدامة الايكولوجية: لانصح ولانخرّب بيوتنا وأرضنا بأيدينا.

- الجدوى الاقتصادية: فمن المفروض أن تكون لكل عمل فلاحي جدوى اقتصادية أو لا يكون له ذلك. - القابلية الاجتماعية: فأى نشاط يقوم به أي أحد يجب أن تكون له قابلية اجتماعية وعلى أساس هذا المفهوم تقوم كل مقوماتنا.

أما فيما يخص الاكتفاء الذاتي من الحبوب، فإن الإنتاج الوطني لا يغطي سنوياً ومنذ أكثر من 25 سنة إلا نسبة 20٪ إلى 30٪ من الاحتياجات، وتستورد الجزائر الكمية المتبقية من الخارج، وهذا ليس قراراً سياسياً بل هي معطيات، ولذا فالكلام عن الأمن الغذائي بالنسبة إلينا أنسب وبشأنه يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أساساً إلى تمكين المواطن من اقتناء مواد غذائية حسب المعايير المتفق عليها دولياً وتحسين تغطية الاستهلاك بالمنتج الوطني وبكلفة في متناول كل مواطن وخاصة أصحاب الدخل الضعيف، وإنتاج المحاصيل والمنتجات المحلية، مما نستطيع إنتاجه بجودة وبكثرة وبنوعية جيدة، تمكنا بعد سد حاجيات السوق الداخلية أن نصدر الفائض المطلوب في أقطار أخرى لاستيراد ما لا نستطيع إنتاجه بكمية كافية مثل الحبوب، أي نصدر الأشياء الأخرى التي تحتاجها دول أخرى ونستورد ما نحتاجه، وأقول أمام إخواني نواب الأمة المحترمين، إن تطبيق هذا الأسلوب بدأ منذ سنة فقط بمشاركة الفلاحين في الميدان، والحمد لله أن تضاعف منتج الحبوب في هذه

أو تصحير الجزائر فذلك أمر لا يقبله أبداً أي عاقل، كما أن الأسئلة التي طرحت الآن لأرد عليها لأنها غير مسجلة.

أما بالنسبة إلى قضية ديون الفلاحين، فقد مسحت بأمر من رئيس الجمهورية وشكراً.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد الوزير، السؤال الموالي موجه إلى السيد وزير الفلاحة أيضاً وأحيل الكلمة إلى السيد أحسن عربي.

السيد أحسن عربي: شكراً سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد الرئيس، معالي الوزراء، زملائي، زميلاتي، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السؤال موجه إلى السيد معالي وزير الفلاحة. إنني أطرح عليكم هذا السؤال الشفوي المتعلق بالأمن الغذائي الذي تحققه الفلاحة في كل وطن يريد أن يخرج من التبعية الغذائية ولم لا إن أصبح من الدول المصدرة للغذاء؟

وحسب الإحصائيات فإن مئات الآلاف من الهكتارات الصالحة للأراضي الفلاحية لا يستغل منها إلا القليل، فالمحصول الحبوبى لا يعكس حصيلة المساحة الفلاحية المذكورة، مما يدل على أن نسبة الاستغلال مختلفة جداً، كما أن نسبة الإنتاج مما زرع ضئيلة أيضاً، وهذا يجعلنا نطرح أسئلة عديدة منها:

- 1 - هل الدعم موجود فعلاً أم المتابعة الميدانية المتعلقة بمراقبة البرامج المدعمة هي الغائبة تماماً؟
- 2 - هل نستغل حقاً إطاراتنا الفلاحية أم أغلبها مهمش؟

السيد محمد شهرة (يوصل): ولكن هذا لا يمنعني السيد الرئيس أن أقول للسيد الوزير، لقد قلت أماننا بأنكم تدعمون نماذج معينة ضمن القطاع ، وعليه أقول لكم سيدي، من خول لكم حق إعطاء هؤلاء وحرمان أولئك من العطاء؟

فالمال مال الدولة وكل الفلاحين عيالها، وأنتم وكلاؤها فإذا بخل الوكلاء على العيال، أخذهم الله ولا يبالي.

سيدي الوزير، بدل البحث غير المجدي أحياناً عن الأراضي القاحلة، الحجرية، الشوكية غير الصالحة لاستصلاحها، لم لا تجدون حلاً للأراضي الشاسعة الخصبة الزراعية الموجودة في بئر الصفصاف بولاية الشلف، التي تغمرها مياه وادي الشلف طوال السنة جراء السيول والفيضانات المتتالية والمتعاقبة ، منذ ما يزيد عن واحد وعشرين سنة و لله في خلقه شؤون؟

أتمس إجابة من السيد معالي الوزير.

سيدي معالي الوزير،

أطالب بإصدار قانون الحبوب ورسم سياسة واضحة للاستيراد، كما أطلب بمسح ديون الفلاحين ، أسوة بمسح ديون البلديات.

سيدي الوزير،

إن الفلاحين الحقيقيين هجروا أراضيهم وتخلوا عنها لصالح المزيفين لأسباب يعرفها العام والخاص، نخشى ما نخشاه أن تتعرض الأراضي الفلاحية التي استشهد من أجل تحريرها مليون ونصف المليون شهيد...

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد شهرة وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الفلاحة.

السيد وزير الفلاحة: شكراً سيدي الرئيس. ليس لدي إلا رد بسيط فأنا لست هنا لتبذير أموال الدولة

الفلاحين بدأ الناس يتساءلون، ولكن لما كان هذا الدعم يصل إلى الأثرياء لم يتساءل أحد، هذه مقدمة.

وبعد استسماع الإخوة الموجودين في هذه القاعة الموقرة، وقبل الرد على السؤال المتعلق بالدعم والمتابعة الميدانية المتعلقة بمراقبة البرامج المدعمة، أود أن ألفت انتباه السيد النائب المحترم إلى أن مردود زراعة الحبوب يختلف من منطقة إلى أخرى في البلد نفسه وخاصة في الجزائر ويعود ذلك إلى عوامل مختلفة بعضها تحت تصرف البشر والأخرى لا دخل لهم فيها.

أما نحن فكنا قبل سنتين نزرع نسبة 80٪ من مساحتنا الصالحة للزراعة بالحبوب، وفي الوقت نفسه نستورد نسبة 80٪ من الحبوب لسد حاجياتنا الاستهلاكية، ولذا بعد استشارة المعاهد المختصة وذوي الباع في ميدان الفلاحة ظهر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي يشجع أساسا تنمية المنتوجات الملائمة للمناطق الطبيعية، ويهدف إلى تكثيف إدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع: الحبوب، البطاطا، الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء والبيضاء مع تكييف أنماط استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهدة بالجفاف والمخصصة حاليا لزراعة الحبوب أو المتروكة بورا وهي مهدة كذلك بالتدهور.

فبرنامج تكثيف النمط الزراعي في هذه المناطق يحث الفلاحين الراغبين على تحويل مساحات صالحة لزراعة الأشجار المثمرة: زيتون، تين، فستق، كروم... إلخ، وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع تركيز الدعم لإنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها الإنتاجية العالية المؤكدة.

أما إذا كان قنطار واحد من القمح يكلفنا أضعاف قيمته مقارنة مع أسعار السوق الدولية، ويكلفنا أيضا وهو الأخطر تصحر أراضي بلادنا بالاستمرار في حرث

وهل نستفيد واستفدنا من تجربة إخواننا من العرب وجيراننا في بلوغهم شأوا بعيدا في ميدان إنتاج الحبوب حتى بعض البلدان الصحراوية كالمملكة العربية السعودية التي حققت الاكتفاء الذاتي من الحبوب وأصبحت الآن تصدرها؟

3 - هل هناك جدية في البرامج وتوزيع الأراضي الفلاحية واستغلالها أم أن الأمور تمشي على السطحيات دون التعمق؟

4 - بماذا نفسر غياب أدلة المساحة المتوفرة للأراضي الفلاحية بإحصائيات رسمية؟

5 - لماذا لاندمع الفلاح الجزائري الذي أصبح يعاني غلاء الأسمدة وقلة المعونة ونقص الخبرة في الوقت الذي تطورت الدراسات الفلاحية وأصبحت تعتمد على المخابر والعقول الإلكترونية والتلقيحات العلمية البالغة الأهمية ونحن مانزال في ولاية سوق أهراس نعيش موسم الحرث بالمحراث الذي تجره الثيران؟

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد أحسن عربي وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الفلاحة.

السيد الوزير: سيدي الرئيس،

أيتها السيدات، أيها السادة النواب،

السلام عليكم.

كدت أن أخرج عن النص، وألفت نظر إخواني وأخواتي النواب إلى أن كثيرا من الفلاحين لم يسمعوا بهذا الدعم، إلا منذ سنة ونيف، وما كانوا ليسمعوا به من قبل، حيث لم أسمع به يتداول بهذه القاعة بل كان يذهب في بعض الأحيان - كما تفضل به النائب - إلى أوجه أخرى أو لا يصل، ولما أصبح يصل خاصة إلى الضعفاء من

وتدل هذه المعلومات على الاستغلال التام للأراضي الفلاحية، وسيتم البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية كل النقائص المسجلة ومنها تثبيت زراعة الحبوب في المناطق ذات القدرات العالية التي ضبقت بالقرار الولائي رغم 599 المؤرخ في 28 ديسمبر 1998، بمساحة قدرها 72000 هكتار، علما أنه تم دعم أكثر من 43000 هكتار خلال الموسم الماضي بغلاف مالي يقدر بمبلغ 324 مليون دينار في ولاية سوق أهراس، حيث مس هذا ما يزيد عن 1180 مستفيدا.

ونظرا إلى الظروف المناخية التي تتميز بها هذه الولاية، فلقد صدرت تعليمة وزارية رقم 536 مؤرخة في 12 نوفمبر 2000، تنص على إدماج مساحات إضافية لزراعة الحبوب، والتي تقدر بحوالي 7400 هكتار بدعم مالي يساوي 29 مليون دينار جزائري.

أما المساحات ذات المردود الضئيل فسيتم تحويلها إلى زراعة أخرى ملائمة للموقع والمناخ بمشاركة المعنيين.

كما نحيطكم علما أن المساحات ذات القدرات العالية والموجودة على مستوى البلديات المذكورة في سؤالكم الكتابي هي:

- تارة: 7544 هكتارا.

- مداوروش: 5267 هكتارا.

- سدراته: 7775 هكتارا.

وللرد على سؤالكم المتعلق بإنشاء معهد تقني فلاحي على مستوى ولاية سوق أهراس، والذي لم يرد في سؤالكم الشفوي ولكنه وصلني كتابيا فهذا مطلب مشروع وسوف ننجز بعون الله معهدا في أغلب الولايات عند توفر الإمكانيات اللازمة، لأن الفلاحة أصبحت لا تستغني عن العلم والمعرفة، وفي انتظار ذلك فإن المعهد التقني الفلاحي الموجود بولاية قالمة يغطي نسبة مقبولة من النشاطات الزراعية التي يحتاجها مزارعو مناطق الولايات المجاورة، والسلام عليكم.

الأراضي التي لاتدر ولا تجدي خيرا إذا زرعت حبوبا، حيث إنتاجها في أغلب الأحيان يقل عن 5 قناطر في الهكتار الواحد، فهذا المنطق يتعارض مع مفهومنا لتوفير الأمن الغذائي، والحفاظ على كل مواردنا وقدراتنا واستعمال الأرض والماء ومال المزارع والدولة والمجهودات الفكرية والبدنية بعقلانية حتى نكيف إنتاجنا المحلي ونصدر الفائض منه لنستورد ما لانستطيع إنتاجه.

سيدي النائب المحترم،

تقوم وزارة الفلاحة دوريا بنشر كل المعلومات المتعلقة بالقطاع الفلاحي، وقد تم مؤخرا دعم هذه الإحصائيات بعملية الإحصاء العام للفلاحة حيث يبدولي أن كل المواطنين مطلعون عليه، وقد أنجز مائة بالمائة عبر كامل التراب الوطني، بمشاركة الديوان الوطني للإحصاء.

وقد عبأت وزارتنا كل الطاقات اللازمة لنجاح العملية، وذلك بعد استشارة أهل العلم والمختصين من الجزائريين والأجانب وحتى المنظمات الدولية، ومنها المنظمة العالمية للتغذية.

أما فيما يخص ولاية سوق أهراس فيمكننا تزويدكم بالمعلومات الآتية والخاصة بما يأتي:

- المساحات الصالحة للزراعة: 253000 هكتار بسوق أهراس .

- المساحات المستغلة في موسم 1999 تتوزع حسب الأصناف الآتية:

- الحبوب: 135000 هكتار.

- البقول الجافة: 586 هكتارا.

- الأعلاف 7500 هكتار.

- زراعة الخضر: 2400 هكتار.

- زراعة الأشجار المثمرة: 13000 هكتار.

- أراضي البور: 80.000 هكتار.

سيدي الوزير،
لابد من التدخل في هذا المجال من أجل إطلاق صراح
أموال الفلاحين في كل ولايات الوطن وأنا لا أخص ولاية
سوق أهراس وحدها.

سيدي الوزير،
سبق وأن أشرتم أيضا في مداخلاتكم إلى معهد الفلاحة،
فأتمنى أن توفوا بوعدهم، لأن ولاية سوق أهراس منطقة
فلاحية رعوية، شكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد أحسن عربي وأحيل
الكلمة إلى السيد الوزير.

السيد الوزير: أشكر السيد النائب على حكمه وعطفه
على شخصي الضعيف، أما عن قضية الدعم فإننا لاندعم
الآن إلا ما هو مجدي اقتصاديا ولا يضر بالمحيط ويكون
صراحة مقبولا اجتماعيا، ولا ندعم من أجل الخسارة أو
من أجل تصحر البلد، فهذا غير ممكن مطلقا، فنحن
لانرغم أحدا، وكل من يوافقنا فمرحبا به.

وكما أشرت في المقدمة فلقد استفاد من الدعم ما يقارب
150.000 فلاح خلال سنة وأشهر قلائل على مستوى
التراب الوطني. علما أنه في سنة 1999 لم يستفد إلا
320 فلاحا على مستوى الوطن.

فهناك نسبة 93٪ تملك أقل من 20 هكتارا، بينما نسبة
60٪ تملك أقل من 5 هكتارات.

وبهذا نكون قد وقفنا إلى جانب فئة الفلاحين بمختلف
شرائحهم وخاصة البسطاء منهم أو الضعفاء لكن شريطة
ألا نعلمهم مد أيديهم.

فنحن ندعم ونقدم قروضا بدون فائدة، لكن إذا كنا
لانطلب إعادة الدعم، فإنه من الضروري أن نتعلم من

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، وأحيل الكلمة
إلى السيد أحسن عربي.

السيد أحسن عربي: شكرا سيدي الرئيس.
شكرا معالي الوزير.

صحيح أنني اختصرت عند كتابة سؤالي لأنني أعلم أنك
ستجيب وأنت مشكور على ذلك، ومن باب الإنصاف
أيضا أن أقول وهذه ليست مجاملة إنك من الوزراء
القلائل جدا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ممن أسند
إليهم قطاع الفلاحة، وهو ما يعني أنك من الممتازين
ونسأل الله أن يمدك بالعون.

معالي الوزير،

إنني أرى بخصوص ما تفضلت به أن هناك مشكلة بلدية
أم العظام والتي تشبه أراضيها أراضي متيجة ولكن نظرا
إلى إمكانيات الفلاحين الضئيلة، فلقد ثارت ثائرة
الشباب هذه الأيام بهذه البلدية من أجل بعث الحياة في
أرضها وكان جزاء أصحابها العقاب الشديد المتمثل في
السجن، لذا أطلب من فخامة السيد رئيس الجمهورية أن
يتدخل شخصيا من أجل إطلاق صراح هؤلاء
المعتقلين...

السيد رئيس الجلسة: أرجو أن تعود إلى سؤالك الشفوي
سيد عربي لأنك خرجت عن الموضوع.

السيد أحسن عربي (يوصل): ... من بلدية أم العظام
إلى جانت.

معالي الوزير،

يبعد السد عن بلدية تارقلت بحوالي 10 أو 15 كيلومترا
ولكن أهلها جياع.

لقد أشرت إلى الفلاحين المنتجين، فصحيح أن بعضهم
دعمتهم الدولة، ولكن نظرا إلى قلة الإنتاج والجفاف لم
يستطيعوا الحصول على مردودية، ومن ثم فعندما تمكنوا
من دفع كمية من الحبوب حجزت أموالهم.

العالي والبحث العلمي ذكروا أن هناك طلبا مقدما من الجامعات الموجودة في الولايات من أجل فتح معاهد فلاحية، شكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير.

من المفروض أن يقدم السؤال الموالي إلى السيد وزير الصحة ولكن وبما أن السيد إبراهيم زمولي غائب فإن السيد الوزير سيرد عليه كتابيا، وأقدم اعتذاري للسيد الوزير.

تستأنف أشغال المجلس غدا الأحد 20 جانفي 2002 في الساعة العاشرة صباحا، وتخصص لاختتام دورة الخريف 2001 نشكر السادة الوزراء ونشكر الجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الواحدة زوالا

الجانب الاقتصادي كيفية تسديد القروض، لأن زمن أخذ قروض كل سنة ودعم تسديدها قد ولى، ومن هذا المنطلق يجب على الفلاح تسديد القرض الذي تحصل عليه عند حصوله على مقابل لقمحه، لأنه من غير المعقول الاتجاه بقطاع الفلاحة ومنتجاتنا نحو الوحدة الأوروبية والعولمة ونحن نعلم مزارعينا الاتكال على الدولة، إننا نقف إلى جانبهم بجدية ولا ندعمهم مطلقا من أجل الاستهلاك بل بهدف الإنتاج والاستثمار... والحقيقة أننا ندعم الاستثمار في المزرعة وماعليهم إلا مساندة اقتصاد السوق، لأننا نقف إلى جانب الضعفاء أكثر من غيرهم.

أما عن المعهد، فلا نقبل، رغم اعتزازنا بالفلاحة التقليدية، فلاحه الجهل والفقر التي نتمنى ألا تكون لها مكانة مطلقا في بلادنا إن شاء الله، وستنجز معاهد فلاحية وستفتح حتى تلك التي أغلقت، وأنا بدوري أستبشر خيرا خاصة وأن زملائي المكلفين بوزارة التعليم

ملحق أسئلة كتابية وأجوبة

* 1 - من السيد محمد شهرة

إلى السيد وزير النقل

(سؤال شفوي حول إلى كتابي)

الأسباب القانونية:

- طبقا لأحكام المادة 100 من الدستور والتي تنص على:

- واجب البرلمان في إطار اختصاصاته الدستورية أن يبقى وفيما لثقة الشعب ويظل يتحسس تطلعاته.

- وعملا بنص المادة 134 من الدستور المتضمنة تكريس آلية السؤال الشفوي لعضو الحكومة.

- ووفقا للمواد 98 و 99 و 100 و 101 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، يمكن طرح الأسباب الواقعية على النحو الآتي:

سيدي الوزير،

الحالة التي توجد عليها وضعية حوادث المرور مقلقة ومخيفة ودون الخوض في الكثير من التفاصيل التي هي بالطبع غير خافية على سيادكم نترك بعض الأرقام تتحدث عن نفسها من حيث الخسائر المادية والبشرية:

حوالي 3500 ضحية سنويا، 33 ألف جريح، 12 مليار دينار سنويا كخسائر مستلزمات العلاج في المستشفيات.

وهذا غيض من فيض ولنقل كأس من بحر نتيجة إحدى العوامل (ربما) الرئيسية للحالة المزرية التي أصبحت عليها وضعية تسليم رخص السياقة.

فقد طفح الكيل، وبلغ السيل الزبي، وسقطت القطرة التي

أفاضت الكأس، والوضع الآن بلغ مبلغ الحرج، فأصبح لا يطاق، ذلك لأنهم يقولون بأن تسليم رخص السياقة أصبح يخضع للرشوة جهارا نهارا دون حياء، فالمتعارف عليه عند التسجيل يقال للمتشرح: 4 آلاف دينار السعر الرسمي ثم يعقب الذي لا يأتيه الخجل لامن بين يديه ولا من خلفه قائلا: إن شئت خذ عليها ألفي دينار (2000.00 دج) فإنه مضمون.

هذه هي الوضعية التي توجد عليها مدارسنا للسياسة حاليا ومن نحا نحوها، وحتى لأعمم قطعا فقد يوجد من بين هؤلاء نزهاء مخلصون مازالت ضمائرهم حية ترزق.

والأمر متروك لكم سيدي الوزير ولمصالحكم التقنية الرقابية، وبالتالي لا يحتاج مني إلى مزيد من التعليق.

السؤال معالي الوزير:

- لماذا بلغت الوضعية هذه الحالة من التعفن؟ ما هي

العوامل والأسباب من فضلكم؟

- ما هي التدابير والإجراءات العملية التي بإمكانكم اتخاذها للحد من هذه الخسائر الفادحة خاصة البشرية منها؟

- وكيف يمكن للوزارة الوصية التأكد من نزاهة إجراء الامتحانات، وتسليم رخص السياقة، فتعرية المارقين عن القانون ومعاقبتهم؟

* رد السيد الوزير

الموضوع: السؤال الشفوي رقم 255 المحول إلى سؤال كتابي.

* الامتحان النظري:

ويخص قانون المرور والإشارات، ويتمثل في مجموعة من 25 اختبارا ويحتوي كل اختبار على 25 سؤالاً وعلى المترشح أن يجيب عنها ولا يقبل إلا إذا أجاب على 23 من 25 سؤالاً.

فإذا نجح المترشح، فعليه الانتظار مدة 15 يوماً ليبرمج في الامتحان التطبيقي.

* الامتحان التطبيقي:

وينقسم إلى جزئين:

1 - المناورات: على المترشح أن يقوم بثلاث مناورات على مستوى مركز الامتحان حسب نظام محدد قانوناً:

- الدخول إلى الرواق.

- السير إلى الخلف.

- الدخول إلى المرآب.

إذا نجح المترشح في هذا الإمتحان، فعليه كذلك أن ينتظر 15 يوماً ليبرمج في امتحان حركة المرور.

2 - السياقة: يجري هذا الامتحان على مستوى الطرق العمومية ومدته أقصاها 15 دقيقة.

II - النقائص والإجراءات المتخذة:

* الوسائل المادية والبشرية:

إن نشاط امتحان رخصة السياقة يعاني نقصاً في الوسائل المادية والبشرية، ويمكن ذكر منها:

- غياب مراكز امتحانات مهيأة.

- ضعف وسائل الامتحانات (أسئلة الامتحان النظري لم تعدل منذ سنة 1995 بسبب انعدام الغلاف المالي، وجود سيارات قديمة...).

- نقص عدد الممتحنين لاسيما في مستوى ولايات الهضاب العليا والجنوب، الأمر الذي أدى إلى برمجة عدد كبير من المترشحين يومياً مع ممتحن واحد (من 50 إلى

المرجع: مراسلة الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان رقم 059 بتاريخ 2002/01/14.

بموجب السؤال المشار إليه أعلاه طرحتم انشغالكم عن ظاهرة الرشوة في الحصول على رخصة السياقة والآثار السلبية الناجمة عن هذا السلوك والذي يعد حسيبكم، أحد أسباب حوادث المرور.

قبل التطرق إلى الإجراءات التي اتخذتها الوزارة فيما يخص مراقبة منح رخصة السياقة ينبغي إعطاء لمحة وجيزة حول التنظيم الحالي لكيفية الحصول على رخصة السياقة والتي تتمثل فيما يأتي:

1 - التنظيم الإداري لنشاط امتحان رخصة السياقة:

يقوم مستغل مدرسة تعليم السياقة ببرمجة المترشحين للامتحان على مستوى مديرية النقل للولاية، حيث يودع قائمة المترشحين 05 أيام قبل يوم الامتحان لدى مصالح المديرية حسب البرنامج الشهري لتداول الممتحنين.

ونذكر بأن عدد المترشحين لكل مستغل مدرسة السياقة هو 15 إذا كان بحوزته سيارة واحدة.

إضافة إلى هذا، يقوم كل ممتحن باستخراج ملفات المترشحين من مديرية النقل 48 ساعة قبل يوم الامتحان حتى يتسنى له دراسة محتوى ملفات المترشحين.

* تنظيم الامتحانات:

تجرى امتحانات رخص السياقة على مستوى مراكز معينة. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه المراكز تنعدم فيها المرافق الضرورية للسير الحسن للامتحانات.

طبقاً للقوانين المعمول بها، ينقسم إمتحان رخصة السياقة إلى مرحلتين: النظري والتطبيقي.

لاستطيع متابعة ومراقبة هذه الظاهرة لما تتميز به من سرية، بل يجب تدخل جهات أخرى معنية بمحاربة الظواهر السلبية المنتشرة.

وتفضلوا، بقبول أسى عبارات التقدير والاحترام.

* 2 - من السيد عبد الرحمن سهلي إلى السيد وزير النقل

المرجع:

- المادة 134 من الدستور،
- المادة 72 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق 08 مارس 1999 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقة الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

- النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

إن منطقة جبال لعمور الواقعة بالجزء الغربي من سلسلة الأطلس الصحراوي، والتي تتميز عن المناطق المحيطة بها من حيث الارتفاع على سطح البحر بعلو يتراوح بين 1400م و1707م على سطح البحر مما يميزها من حيث الطقس والظروف المناخية والجوية عموما، ويجعل كل توقعات الرصد الجوي على المستوى الوطني، التي تقوم بها المصالح المختصة والتي تبثها يوميا عن طريق التلفزة أو الصحافة، لا تتحقق ولا يصدقها الواقع اليومي، وذلك لعدم وجود محطة لرصد الأحوال الجوية، أو حتى جهازا لمتابعة أحوال الطقس والتغيرات المناخية بهذه المنطقة، كما كان ذلك في بداية الستينات، ولا يخفى على سيادتكم ما لهذه التجهيزات من أهمية قصوى بالنسبة إلى الحياة اليومية وخاصة ذوي النشاط الفلاحي.

ونظرا إلى ما يحدث كل سنة من خسائر فادحة نتيجة الكوارث الثلجية ونتيجة الأمطار والرياح القوية والعواصف الرملية.

60 مترشحا) هذا ما أدى إلى تراخي الممتحن يوم الامتحان.

* ضعف مستوى الممتحنين:

منذ إنشاء هذا السلك، لم يجر للممتحنين أي تكوين لائق ولارسكلة منذ توظيفهم، وذلك نظرا إلى غياب مؤسسات تكوين في هذا المجال.

* الإجراءات المتخذة:

- التوظيف: لسد الاحتياجات فيما يخص الممتحنين، تم تنظيم مسابقتين وطنيتين لتوظيف حوالي 70 ممتحنا والذين يتم تكوينهم على مستوى المدرسة الوطنية لتطبيقات النقل البري بباتنة.

كما سيسطر برنامج لرسكلة الممتحنين العاملين على مستوى هذه المدرسة.

- مراقبة نشاط الامتحانات:

يوجد على مستوى التراب الوطني حوالي 200 مركز امتحان رخص السياقة، من بينهم عدد كبير يبعد بمئات الكيلومترات عن مقر الولاية.

زيادة على ذلك فإن عدد الامتحانات المنظمة سنويا يقارب 800.000 امتحان موزعة على 260 ممتحنا.

رغم هذا العدد الهائل وبعد مركز الامتحان، فإن وزارة النقل تقوم سنويا بعمليات تفتيش على مستوى هذه المراكز.

أما فيما يخص الرشوة فإنه كلما تقدم أي مواطن إلى مستغلي مدارس تعليم السياقة يتهمون فيها ممتحن رخص السياقة بالرشوة إلا وقامت مصالح وزارة النقل بإجراء تحريات في القضية ومعاقبة مرتكبيها.

وفي الأخير، يجب أن نذكر بأن وزارة النقل لوحدها

كما أن هناك عملية استثمار جارية لإنجاز مركز للأرصاد الجوية بولاية الأغواط والتي ستنتهي في أواخر سنة 2002.

- أما فيما يخص النشاطات المناخية: تحتوي المنطقة على تسعة (09) مواقع موزعة على النحو الآتي:
- سبع محطات مناخية آلية بكل من آفلو، عين ماضي، بريدة، سيدي بوزيد، عين سيدي علي، جامعة، الأغواط، ثكنة الدفاع الوطني.
- موقعين مغيثين في كل من تاجمونت وسيدي مخلوف.
- بالنسبة إلى نشاطات الرصد والتوقعات الجوية: يمكن القول إن الشبكة الحالية التي تغطي هذه المنطقة تعد في نظرنا كافية.

فإذا كانت هناك بعض النشاطات الاقتصادية للمنطقة هي في حاجة إلى ذلك، فإنه يتعين على القطاعات المعنية أن تعبر عن احتياجاتها الخاصة بالأرصاد الجوية عند إعداد البرامج السنوية، وإن المصالح المختصة مستعدة لدراسة كيفية تنفيذ مخطط تنمية منشآت الرصد الجوي لتلبية احتياجات هذه المنطقة.

تلکم هي سيدي النائب أهم المعطيات الخاصة بالرصد الجوي على مستوى المنطقة المذكورة. وتفضلوا بقبول، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

*** 3 - من السيد ميلود محمدي
إلى السيد وزير الدولة، وزير العدل**

المرجع:

- المادة 134 من الدستور.
- المادة 72 من القانون العضوي المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وكذا العلاقة الوظيفية بينهما وبين الحكومة.
- النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

ونظرا إلى عدم توفر المنطقة على محطة للرصد الجوي وأن كل التوقعات الخاصة بالمناطق المجاورة لها لا تنطبق عليها.

ونظرا إلى الأهمية البالغة التي أصبح يكتسبها الرصد الجوي والمصدقية التي تطبعه على المستوى الوطني.

يشرفني أن أطرح على سيادتكم هذا السؤال:

- ما هي أسباب عدم وجود محطة للرصد الجوي على مستوى منطقة جبل لعمور بعاصمتها آفلو التي تتميز بطابعها الجغرافي والمناخي؟

- هل بإمكان الوزارة إعادة بعث عملية الرصد الجوي التي كانت معتمدة حتى نهاية الستينات بالمنطقة، في انتظار برمجة إنجاز محطة لتلبية الغرض المطلوب؟ وإني إذ أبلغ معاليكم هذا الانشغال الملح، الذي أرجو أن يحظى باهتمامكم اللازم.

تقبلوا مني، سيادة معالي الوزير أسمى عبارات التقدير والاحترام.

* رد السيد الوزير

بموجب إرسالكم المشار إليه في المرجع طرحتم انشغالكم الخاص بسبب عدم وجود محطة للرصد الجوي على مستوى منطقة جبل عمور وعن إمكانية إعادة بعث عملية الرصد التي كانت معتمدة حتى نهاية الستينات بالمنطقة من قبل الوزارة.

في هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات الآتية والخاصة بالمنطقة المذكورة.

- بالنسبة إلى نشاطات التوقعات العامة للجو:

تجدد الإشارة إلى أن هناك أربع (04) محطات للأرصاد الجوية موزعة عبر ولايات تيارت والجللفة والأغواط والبيض.

وردا على سؤالكم هذا، في شقه الأول، يشرفني إبلاغكم بما يأتي:

1 - بالفعل لقد جاء الأمر رقم 11/97 المؤرخ في 11 ذي القعدة عام 1417 الموافق 19 مارس 1997 المتضمن التقسيم القضائي بقرار فتح مجلس قضاء البيض، إلا أن المادة الرابعة منه نصت على أن وضع المجالس المنصوص عليها في هذا الأمر يتم تدريجيا ووفقا للشروط والكيفيات المحددة عن طريق نص تنظيمي، وأوضح المرسوم التنفيذي رقم 63/98 المؤرخ في 19 شوال 1418 الموافق 16 فبراير 1998 تحديد اختصاص المجالس القضائية وكيفيات تطبيق الأمر رقم 11/97 المؤرخ في 11 ذي القعدة 1417 الموافق 19 مارس 1997 والمتضمن التقسيم القضائي.

في مادته العاشرة "إن المجالس القضائية تنصب تدريجيا... عند توفر جميع الشروط الضرورية لسيرها".

2 - إن وزارة العدل تحرص على تنفيذ هذا البرنامج تدريجيا آخذة أساسا في الحسبان المعايير الآتية بوضع الأولويات:

أ - حجم النشاط لكل مجلس جديد، انطلاقا من الكثافة السكانية وعدد القضايا المسجلة على مستوى الإقليم المعني.

ب - توفير القدرات البشرية الضرورية خاصة القضاة، علما أن القضاة العاملين على مستوى المجالس القضائية برتبة مستشار قليلي العدد.

3 - ومن ثمة فإن مجلس قضاء البيض لم يدخل إلى حد الآن في إطار العمليات التي تنجز خلال سنة 2002، ولكن سيتم ذلك عند توفر كل الشروط المادية والبشرية لانطلاقه.

أمافيا يخصص الشق الثاني من سؤالكم فإن وزارة العدل سطرت برنامجا ثلاثيا يهدف إلى تسجيل بناء محاكم

السيد وزير الدولة، وزير العدل،

نظرا إلى الانشغالات الكثيرة لسكان ولاية البيض، خاصة فيما يخص تسجيل مشروع إنجاز مجلس قضاء بهذه الولاية المترامية الأطراف، والتي تقدر مساحتها بحوالي 70 ألف كلم² هذا إلى جانب بعد هذه الولاية عن مقر مجلس قضاء سعيدة، حيث أن بعض دوائر هذه الولاية تبعد عن مجلس قضاء سعيدة بحوالي 300 كلم، مما يصعب من تنقل المواطنين، ويتطلب التفكير في برمجة مشروع إنجاز مجلس قضاء بهذه الولاية، ونظرا إلى ضيق مقر المحكمة الحالية لمدينة البيض، التي يتزايد عدد سكانها من سنة إلى أخرى، مما يتطلب أيضا التفكير في برمجة مشروع إنجاز محكمة بمدينة البيض، رغم كل ما بذلته وما تبذله الدولة في تحسين هذا القطاع الحساس، إلا أنه يبقى غير كاف، وذلك نظرا إلى ما نطمح إليه من هذا القطاع في تجسيد دولة الحق والقانون.

بعد هذا الغرض الوجيز، يشرفني أن أتقدم إلى معاليكم بالسؤال الآتي:

- هل لنا أن نعرف إن كان مشروع إنجاز مجلس قضاء البيض مسجل ضمن البرامج المسجلة لسنة 2002؟
- هل لنا أن نعرف إن كان مشروع إنجاز محكمة بمدينة البيض مسجل ضمن البرامج المسجلة لسنة 2002؟

في انتظار ردكم الإيجابي، تفضلوا معالي الوزير بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

* رد السيد الوزير

لقد توجهتم لي بسؤال كتابي ذي شقين، مؤرخ في 22/12/2001، تستفسرون في شقه الأول عن تسجيل مجلس قضاء البيض ضمن برنامج إنجاز قطاع العدالة لسنة 2002، وفي شقه الثاني عن تسجيل مشروع إنجاز محكمة بمدينة البيض ضمن نفس البرنامج.

وبالتالي فإن بناء محكمة بالبيض يدخل ضمن هذا البرنامج في مرحلته الثانية إن تم الترخيص لذلك في ميزانية التجهيز لسنة 2003. وتقبلوا فائق الاحترام.

في الجهات التي تفتقر إلى مقرات أو التي أصبحت مقراتها لا تستجيب أصلا لشروط التسيير العادي للعمل القضائي أو لاتساير الحجم المكثف للنشاط القضائي بسبب ضيقها.